محمود المعلم

مادة الإدارة العامة PA

التكليف النهائي

-----------------------------------

**السؤال الأول**:

تكمن المشكلة الأولى في عدم تركيزي على طبيعة مهمتي التنفيذية في وزارة التربية والتعليم التابعة للحكومة التي تتبنى بالطبع توجهاً سياسياً ما، إذ يقتضي عملي التركيز على تنفيذ واستكمال المشاريع التي تطرحها الوزارة والتي من المفترض أن تكون قد تم إقرارها بما يخدم سياسات موجهة وخطط مدروسة. وقد تجلى ذلك في ترددي الشديد وعدم اقتناعي بأهمية المشروع والاعتقاد بأن التسويق لأهمية المشروع يعتبر تلاعباً وتوجيهاً لرأي الناس وأصحاب المصالح. ربما كان حري بي من البداية أن استقصي أكثر عن فوائد المشروع وعوائده المادية والاجتماعية والنفسية على المنتفعين من أصحاب القرار في الوزارة وبعدها أمضي بالمشروع بقناعة أكبر وأنزل إلى الميدان العملي(مدرسة مصر الجديدة للثانوية) لأعاين أهمية المشروع عن كثب وأنقل تصور الجهات العليا في الوزارة إلى المعنيين والمنتفعين وأصحاب المصالح. بلا شك قد أجد أن المشروع غير مجدي وليس بأولوية ولكن تقييمي هذا لا يجب أن يؤثر على طبيعة مهمتي التنفيذية مع رفع مقترح أرفق فيه تصوراتي عن الحاجة الحقيقية للمشروع وتسليمه للجهات العليا التي تتطلب طبيعة مهمتها اتخاذ القرار وإعادة النظر فيما اتخذ منها.

المشكلة الثانية هي الاعتماد والتعويل شبه الكامل على رأي العامة وأصحاب المصالح من خلال الاستقصاء الذي تم إجراؤه. نعم لربما من المهم معرفة حاجات سكان المنطقة وتطلعاتهم ولكن من الخطأ بمكان التسليم بصحة وصدق تصوراتهم عما يحتاجونه وذلك لما قد يعتريها من مصالح شخصية وغياب للصورة الكلية والعوز للمعلومات الدقيقة وغير ذلك. لذلك لربما كان من الأفضل لو دعمت استقصائي بنتائج مراكز بحثية معنية بالموضوع هذا إن لم تكن هذه العملية قد تمت فعلاً في المستويات العليا في وزارة التربية والتعليم.

**السؤال الثاني**:

في الحقيقة لست مع خيار إجراء استقصاء بالطريقة التي تمت فيها وإنما كنت لأحبذ معرفة رأي أهل المنطقة وأصحاب المصالح بطريقة أخرى لا تعرض المشروع للمساءلة إذا لم يأخذ نتائج الاستقصاء بعين الاعتبار. أسبابي في ذلك بأني لا أعتقد أن تصور الناس لحاجاتهم الجماعية قد يكون دقيقاً ومحايداً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرار وإنما أعتبر ذلك مهمة مراكز البحث والمختصون ووجهاء المنطقة. ولو طلب مني عمل استقصاء جديد لربما حرصت أن أوجه الاستقصاء نحو الكيف لا الكم بمعنى كنت سأركز على السؤال عن سبل رفع جودة التعليم والخدمات في المدرسة، لا سبل زيادة شريحة المنتفعين من المدرسة وذلك لأنه من الواضح أن توجه الوزارة تجاه مشروع كهذا كانت الغاية منه تطوير أداء المدرسة، والأسئلة التي أكتبها هي التالية:

١- هل عندك أطفال يدرسون في مدرسة مصر الجديدة؟ كم عددهم؟

٢- إذا كان لك أطفال في المدرسة، بكم تقيم رضاك عن مستوى انتفاع وسعادة أبنائك في المدرسة؟

\*عال

\*جيد جداً

\*وسط

\*متدني

٣- هل لأطفالك مكان آخر يتعلمون ويلهون فيه غير المدرسة؟ إذا كان الجواب نعم ما هو؟ وكم تنفق على ذلك؟

٤- رتب الخيارات التالية حسب الأولوية برأيك من الأكثر الأولوية حتى الأقل:

\*بناء صالة ألعاب رياضية وحمام سباحة.

\* إعادة طلاء المدرسة وتجديد أثاثها.

\*شراء حواسيب للمدرسة يستخدمها الطلاب.

\*تجديد وصيانة باصات النقل.

٥- ما السبل الأخرى التي تعتقد أهميتها لتحسين جودة التعليم في مدرسة مصر الجديدة؟

وقد كتبت السؤال الأول لأعلم عدد المنتفعين من المدرسة المشاركين في الاستقصاء وخلفية من يجيب(هل يتكلم عن علم وتجربة بالمدرسة أم لا). وكتبت السؤال الثاني لمعرفة مدى فعالية وجودة الخدمات التي تقدمها المدرسة لروادها والحجم الحقيقي للحاجة إلى تحسينها. وأما الغاية من السؤال الثالث فهي معرفة كيف يقضي الأطفال عموماً أوقات فراغهم في هذه المنطقة وهل للرياضة سهم في ذلك وكم حجم النفقات المصروفة على ذلك. وأما السؤال الرابع فيهدف إلى طرح خيارات عديدة على المستجيب للاستقصاء كلها تعتبر من فئة الكمالية في نوعها بالإضافة إلى معرفة أهمية مشروع صالة الألعاب وحمام السباحة وجاذبيته لهم. والسؤال الأخير يهدف إلى تزويد المستجيب للاستقصاء بمساحة حرة يطرح فيها ما يراه مهماً لرفع جودة التعليم والخدمات في مدرسة مصر الجديدة.

**السؤال الثالث**:

التزاماً بطبيعة عملي التنفيذية وتبياناً للوزير بأنه لا علاقة لي باتخاذ قرار إقامة المشروع، لم أكن لأفضل البدء من تلقاء نفسي بعرض نتائج تحليل التكاليف وفوائد المشروع والإقناع به وذلك حتى لا أتحمل مسؤولية قرار لم أتخذه بغض النظر عن صوابيته. وبالتالي كنت غالباً سأبدأ بالتعريف بطبيعة مهمتي التنفيذية وسعي بالالتزام بها مع الإشارة إلى أصحاب القرار الحقيقي(الوزير أحدهم) وظروف المنطقة والمدرسة ولعلي لاحقاً أتطرق إلى ذكر رأي بالمشروع وفوائده المحتملة وما قمت به من خطوات في سبيل معرفة ذلك.

**السؤال الرابع**:

أعتقد أني كنت سأختار اللقاء بالصحفي وذلك تطبيقاً لمبدأ الشفافية في العمل والحوكمة الرشيدة ولأن تهربي من اللقاء ربما كان سيعتبر مؤشراً على خطأٍ ما نحاول التستر عليه وتهرباً من تحمل مسؤوليته. لذلك كنت سأوافق على مقابلة الصحفي وسأركز في مقابلتي معه على مساعي الحكومة في تحسين مستوى التعليم وكم المنتفعين منه مبيناً السبب الحقيقي والمنافع الاجتماعية والاقتصادية التي ترجوها الحكومة في توجهها لإقامة مشروع بناء صالة ألعاب رياضية وحمام مؤكداً أن هذا التواجه لا يتعارض مع إقامة مشاريع حكومية أخرى لها علاقة بتوسيع مدرسة مصر الجديدة وبناء مدارس أخرى لاستيعاب الكثافة السكانية هناك وغالباً كنت سأعد بإيصال هذه الرسالة إلى الجهات المعنية في الوزارة لتكثيف الجهود. بالمقابل كنت سأبدي تعاطفي بلا شك مع أهل الطفل المصاب وسكان عزبة المنسي وأوضح أن جذر المشكلة ليس بناء صالة رياضية من عدمها في مدرسة مصر الجديدة وإنما هو الحاجة إلى افتتاح المزيد من المدارس وتسهيل المواصلات المخفضة لطلاب عزبة المنسي. وأخيراً، لا أعتقد أني كنت سأتطرق لعرض كل ما تم بشكل شامل لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة سخط السكان على الحكومة ومشاريعها مع توضيح أن الحكومة يجب أن تتحمل مسؤولية حل هذه المشكلة كاملةً من باب الضغط على صناع القرار في وزارة التربية والتعليم دون تأجيج الناس أكثر عليهم.

**السؤال الخامس**:

مجدداً يجب التركيز على طبيعة المهام التي يفرضها النظام الإداري الحكومي لكل فرد عامل فيه، وبالتالي فيفترض بصاحب المهام ذات الطبيعة التنفيذية الاهتمام بأداء المهام بكفاءة وفاعلية وبأقل التكاليف المالية والبشرية ولكن ذلك لا يعني المساهمة في التغذية الراجعة والتقييم لصواب المشاريع المعتمدة من أصحاب القرار وتقديم مقترحات مجدية لهم. ولذلك أعتقد أنه لو طلب مني الوزير المضي بهذا المشروع فإني سأمضي به وأحرص على إتمامه على أكمل وجه بالتعاون مع إدارة المدرسة والمنتفعين وأصحاب المصالح في ذلك. وأما المخالفين للمشروع فأعتقد أني كنت سأحاول معرفة وجهات نظرهم عبر الجلسات المصغرة والزيارات والاطلاع على آراء وجهائهم وسأحرص على نقل ذلك إلى المستويات المسؤولة عن صياغة السياسات وصنع القرار في الوزارة. وأما سكان عزبة المنسي فغالباً كنت سأسعى بعد كل هذه الجلبة بإيصال أصواتهم لأصحاب القرار والمعنيين بالإضافة إلى منحهم امتيازات إضافية في مشروع بناء الصالة الرياضية وحوض السباحة وذلك مثلاً عبر تأمين مواصلات يومية مجانية من عزبتهم تجاه الصالة وغير ذلك من التسهيلات.

**السؤال السادس**:

من الضروري طبعاً توفر الخبرة بالبيئة المحلية في محلل السياسات العامة المعين لأداء مهمة تنفيذية كهذه وذلك لما لهذه الخبرة من أثر على أدائها بكفاءة وفعالية بأقل التكاليف ولذلك كنت سأميل إلى تعين محلل السياسات العامة المحيط بظروف البيئة المحلية وإن لم يملك المميزات العالية جداً وذلك لما قد يطرحه من حلول واقعية ملائمة وعملية في أداء المشاريع وأما ضعف خبرته في مجاله فيمكن تعويضه عبر تعيين مستشارٍ له ضليع في السياسات العامة. ولا أعتقد أن العكس سهل وصحيح وذلك لأن الأجنبي على بيئة ما لن يحسن التقدير والعمل ضمن معطياتها بأفضل شكل وإن رافقه في ذلك مستشارون خبراء بالبيئة المحلية وذلك لصعوبة فهم البيئة في مدة قصيرة والثغرات التي قد تتخلل ذلك بحكم اتساع وكثرة تفاصيل ما يجب الإحاطة به فضلاً عن بطء الحركة لو اعتمد محلل السياسات العودة إلى مستشاره أو مستشاريه في كل خطوة وسكنة.